برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا
نحو عملية مصالحة وإعادة بناء في سوريا ما بعد النزاع - من السوريين إلى السوريين

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الإطار العام الاستراتيجي لتنمية قطاع الصناعة التحويلية

الأمم المتحدة
بيروت، 2018

هذه الورقة هي من نتائج منصة الحوار التقني السوري لدى برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا.
This paper was produced as part of NAFS Programme's Syrian platform for technical dialogue.

اخلاء مسؤولية:
طبعت هذه الوثيقة في الشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، وهي تعكس آراء الخبراء الذين عملوا على كتابتها ضمن إطار "برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا" ولا تعبر باي شكل من الاشكال عن رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا.

Disclaimer:
The views expressed in this document, which has been reproduced without formal editing, are those of the experts of the "National Agenda for the Future of Syria" Programme and do not necessarily reflect the views of ESCWA.

مقدمة

يمثل التصنيع بمعناه الأوسع حركة تحول مجتمعي تشمل كافة نواحي تطور المجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.ويعتمد في □يغه الأولى على نقل عوامل التطور الصناعي، ولذلك تمثل الصناعة التحويلية حامل التصنيع الأول والأداة الأكثر فاعلية وكفاءة في التحول الاقتصادي في إطار العملية التنموية فهي تستطيع أن تحدث تغيراً جوهرياً على □عيد تحقيق معدلات نمو اقتصادية سريعة ومستدامة وتطوير القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني ورفع إمكاناته التصديرية وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين الدخل الحقيقي للعاملين مما يفضي إلى تعديل هيكلية الاقتصاد الوطني وخلق القاعدة المتينة لعملية التنمية.

-آثارالأزمة على قطاع الصناعة في سورية

إن تداعيات الأزمة التي مرت بها سورية وما تزال كان كارثياً على قطاع الصناعة وأقل حدة على قطاع التجارة، حيث تراجع الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري بشكل كبير وازداد العجز في الميزان التجاري نظراً لتوقف العديد من المصانع وعدم القدرة على إنتاج سلع قابلة للتصدير، وتعرض الكثير من الصناعيين إلى التهديد والابتزاز، وأدت الأزمة إلى □عوبة و□ول العمال ومستلزمات الإنتاج إلى أماكن العمل والإنتاج، وفقدان بعض المواد الأولية ونصف المصنعة التي كانت تنتج محلياً نظراً لوجود المصانع المنتجة لها في مناطق ساخنة، وازدادت عمليات التهريب نتيجة فقدان السيطرة على المعابر الحدودية وتراجعت عمليات الترانزيت والمناطق الحرة والإدخال المؤقت وانتشر اقتصاد الظل في مجال التجارة الداخلية بشكل كبير وعدم القدرة على الترويج الداخلي والخارجي. كما ساهم انخفاض سعر □رف الليرة السورية إلى انخفاض سعر المنتجات السورية في الأسواق الخارجية مما شجع الصناعيين على زيادة التصدير، إلا أن استمرار أعمال العنف لم تسمح بالاستفادة من ذلك.

وفرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية على سورية وقامت بعض الشركات العالمية بقطع علاقاتها مع الشركات السورية، وتوقفت مشاريع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية مما أدى إلى □عوبات في الاستيراد والتصدير وفتح الاعتماد. كما تمت سرقة وتفكيك العديد من المعامل وبيعها خارج سورية وتدمير المخازن وسرقتها وحرق المباني والمواد الأولية، وبالتالي خروج معظم المنشآت الصناعية عن الإنتاج وتوقف 70% من القاعدة الإنتاجية.

كما أدت الأزمة إلى تدمير 80% من البنية التحتية اللازمة للصناعة والتجارة ونقص في المياه وحوامل الطاقة (الكهرباء والمازوت والفيول والغاز) وارتفاع قيمتها وانقطاعها بأوقات غير منتظمة وبشكل متكرر مما أثر على الوضع الفني للمعامل وارتفاع تكلفة المنتج النهائي، وانقطاع الطرقات وتوقف السكك الحديدية، وتوقف الإنفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي، وعدم متابعة المستثمرين تنفيذ المشاريع المرخصة،ونقل بعض الصناعيين والتجار مكان عملهم إلى مناطق آمنة جديدة سواء داخل القطر أو خارجه مما أدى إلى زيادة التكاليف المادية، بالإضافة إلى □عوبة تأمين القطع الأجنبي اللازم للاستيراد، وانخفاض قيمة العملة بشكل كبير وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للمواطنين وارتفاع تكاليف النقل والشحن والتأمين، و□عوبات في التسليف والإقراض والتسديد والتحصيل، وتهرب عدد كبير من قطاع الأعمال من سداد التزاماته المستحقة المصرفية والحكومية وتجاه الموردين، وفقدان الكثير من اليد العاملة ونزوحهم وهجرتهم، وخسارة المنتج السوري للأسواق الأجنبية، وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل نهائي.

إذاً تواجه الصناعة السورية في هذه الفترة أوضاعاً □عبة ومعقدة نتيجة تراكم العوامل الثلاثة التالية:

1- آثار ومنعكسات الأزمة السياسية الراهنة.
2- نقاط الضعف والسمات التاريخية العامة المعروفة عن واقع هذه الصناعة.
3- النتائج السلبية لتحرير التبادل التجاري والتهريب الحا□ل من المنافذ الجمركية.

وقد وضعت هذه الأزمة المركبة الصناعة السورية في وضع حرج بات يهدد وجودها ومستقبلها ما يتطلب اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة أسباب ونتائج هذه الأزمة بمجملها وبشكل شامل ومتكامل، والاستفادة منها كفر□ة متاحة لإعادة هيكلة وتوطين الصناعة السورية وتحديثها وتمكينها من القيام بدورها كقاطرة رئيسية للتقدم والنمو والتشغيل وبشكل خاص في مرحلة إعادة البناء .

الرؤية

□ناعة سورية قادرة على المساهمة الفعالة في رفع معدلات نمو الاقتصاد السوري في هذه المرحلة ومرحلة ما بعد النزاع (لم يتم تحديد نسب المساهمة المتوقعة كونه إلى الآن لم يتضح المسار الحكومي في وضع القطاع الصناعي ولم تتضح الرؤية الحكومية لتحقيق أهداف هذا القطاع، تم الاستناد في وضع هذه الرؤية إلى ما تم مناقشته خلال الاجتماعات مع المسؤولين عن هذا القطاع وإن أردنا وضع نسب المساهمة يستلزم الأمر الاجتماع مع المعنيين في وضع التصور لادارة الاقتصاد الكلي بشكل عام ليتم معرفة كيفية وآلية الانفتاح التجاري الصناعي المتوقع في مرحلة مابعد الأزمة، مع التنويه إلى أن هذه الرؤية لم تتضح بعد)

الرسالة :

تعزيز الدور الأساسي للصناعة السورية في النمو الاقتصادي نظراً لكونها المحرك في العملية الاقتصادية والخدمية وحتى الاجتماعية وذلك لقدرتها على توظيف عمالة مباشرة ضمن ذات القطاع وخلق فرص عمل اضافية في القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى بشكل مباشر وبما يساهم من تخفيف العبء الاقتصادي والاجتماعي على الحكومة، وتحقيق أهداف التنمية بما ينعكس إيجاباً على واقع المواطن ومستوى معيشته، وتسهيل عودة اللاجئين من حيث خلق فرص عمل جديدة وفق تشريعات واجراءات قانونية ادارية تتيح لأ□حاب رؤوس الأموال إعادة تموضع استثماراتهم في أنشطة □ناعية في الداخل السوري بما يحقق الترابطات الأمامية والخلفية والتشابكات بين كافة القطاعات ويخلق تنمية □ناعية جغرافية متوازنة على المستوى الوطني.

ثانياً: لمحة عامة حول الوضع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية والفجوات الرئيسية المتعلقة بمحاور إعـ□ة البناء من الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات:

يمثل التصنيع بمعناه الأوسع حركة تحول مجتمعي تشمل كافة نواحي تطور المجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويعتمد في □يغه الأولى على نقل عوامل التطور الصناعي، ولذلك تمثل الصناعة التحويلية حامل التصنيع الأول، والأداة الأكثر فاعلية وكفاءة في التحول الاقتصادي في إطار العملية التنموية، فهي أي الصناعة التحويلية تستطيع أن تحدث تغيرات جوهرية على □عيد تحقيق معدلات نمو اقتصادية سريعة ومستدامة وتطوير القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني، ورفع إمكانياته التصديرية وخلق المزيد من فرص

العمل وتحسين الدخل الحقيقي للعاملين مما يفضي إلى تعديل هيكلية الاقتصاد الوطني وخلق القاعدة المتينة لعملية التنمية.

لقد عانى الاقتصاد السوري وعلى مدار العقود الماضية من خلل في التركيب الهيكلي للقطاعات (تشوه في البنية القطاعية) حيث أنه في العقد الماضي (ما قبل الأزمة) تراوحت نسبة مساهمة مجموع قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ما بين 24-30% وو لت نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى أربعة أضعاف مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (كانت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية خلال العقد الماضي تتراوح ما بين 6-8%) ثم انخفضت نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي إلى 21% كمتوسط خلال مرحلة الأزمة كما تجاوزت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج عشرة أضعاف نسبة مساهمة الصناعة التحويلية. وبمقارنة هذه النسب مع ما هو شائع في البلدان المماثلة لسورية من حيث درجة التطور والتنمية نرى أن متوسط نسبة مساهمة مجموع قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في تلك البلدان تزيد عن 50% كما ان متوسط نسبة مساهمة الصناعة التحويلية يزيد عن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في هذه البلدان.

أرخت تداعيات الحرب بمنعكساتها الثقيلة على الصناعة التحويلية وبالرغم من ذلك استمرت بعض الأنشطة الاقتصادية دون توقف وبدأت مؤشرات عودة القطاع للانتاج منذ العام 2014، حيث بلغ معدل نمو ناتج هذا القطاع في هذا العام 46% وبلغ معدل نمو الصناعة التحويلية 70% وفق التقديرات الأولية للعام 2016، وهو بذلك يتجاوز المراحل التي تراجع فيها معدل النمو والتي و لت في عام 2013 إلى نفس النسبة ولكن بمؤشر سلبي. وبهذا يصبح معدل النمو الوسطي لقطاع الصناعة التحويلية خلال المرحلة -23%، وشكلت القيمة المضافة في الصناعة التحويلية حوالي 5% في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي، مرتفعة من 3% في العام 2011 إلى 8% في عام 2016 إلا أن نسبة القيمة المضافة إلى الانتاج في الصناعة التحويلية والتي بلغت في المتوسط 12% مرتفعة من 10% في عام 2011 إلى 175 في عام 2016، لم تصل بعد إلى مستوياتها للمرحلة ما قبل العام 2011.

ولازالت الصناعة السورية تعاني من تفاقم الأزمة السورية والتي خلقت من خلالها المزيد من المعوقات التي أدت إلى هروب رؤوس الأموال الفكرية والمالية إلى الخارج وهذا أحد أسوأ الانعكاسات الاقتصادية للحرب، لتؤسس ناعات متوسطة و غيرة ومتناهية الصغرشهدت لها الدول المشادة فيها بمهاراتها الفنية والابداعية، واستطاعات تعزيز تنافسيتها أمام منتجاتها المثيلة في تلك الدول (تركيا – مصر – الأردن – لبنان – ألمانيا) مع التنويه إلى قيام هذه الدول بتقديم تسهيلات في آليات الاستثمار على أراضيها مما منح المستثمرين وهذا يمنح المخططين الاقتصادين حفنة من التفاؤل لعودة هذه الأدمغة وبرؤوس أموالها من أجل بناء قاعدة ناعية جديدة تعتمد على تمكين مهاراتها الذاتية دون الاعتماد على الدعم الغير مبرر الذي كان يمنح لها قبل الأزمة من أجل البقاء.

تعددت العروض ومقترحات المشاريع الاستراتيجية المطروحة خارجياً لمرحلة إعادة إعمار سورية ما بعد الحرب إلا أنه لا يمكن البت بالحاجة لهذه المشاريع دون وجود مسح شامل يلبي حاجتنا في تحديد أولوليات المشاريع الاستراتيجية الصناعية وآلية ادراتها وتمويلها.

المحور الأول: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور مرحلة الطوارئ :

اضافت الأزمة مشاكل جديدة زادت من حدة المشاكل والصعوبات التي كانت تعاني منها الصناعة السورية بسبب ضعف تركيبها الهيكلي من ناحية ونتائج سياسات الانفتاح غير المدروس خلال السنوات العشر التي سبقت نشوب الأزمة من ناحية أخرى. كما أدت التشابكات والتأثيرات المتبادلة بين قطاع الصناعة التحويلية ومختلف القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى إلى ازداد حدة الآثار السلبية للأزمة ليس على هذا القطاع وحسب بل على القطاعات الأخرى أيضاً.

دخلت الأزمة السورية عامها السابع دون التمكن من حل هذا النزاع سياسياً أو حسمها عسكرياً. الأمر الذي أدى إلى استمرار الصراع المسلح وازدياد حدته واتساع رقعته وبشكل خاص في شرق وشمال وجنوب سورية والحاق المزيد من الأضرار بالبنى التحتية والمنشآت الاقتصادية والخدمية والسكنية وانعكاسه على أوضاع السوريين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حقق قطاع الصناعة التحويلية في الأعوام 2013-2014-2015-2016 انتاج كلي بكلفة عوامل الانتاج ما قيمته /14/ مليار دولار بما فيها الانتاج من المشتقات النفطية بالأسعار الجارية، وقد بلغ □افي الناتج المحلي بكلفة عوامل الانتاج خلال نفس الفترة ماقيمته /2.5/ مليار دولار.

على صعيد القطاع العام الصناعي:

مازال الأداء الضعيف للقطاع العام الصناعي وعدم ايلاء الاهتمام بأداء ودور القطاع الخاص الصناعي هو السمة الظاهرة في عمل وزارة الصناعة والتي انعكست سلباً على وضع الصناعة السورية وخا□ة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حيث غياب استراتيجية تنموية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة المستجدات السياسية والاقتصادية.

شهدت هذه المرحلة تسرب كبير للعمالة الفنية الماهرة المتبقية من القطاع العام إلى القطاع الخاص لأسباب عديدة أهمها عدم قدرة العامل السوري في شركات القطاع العام على تلبية متطلباته في الحياة المعيشية نظراً لتراجع القدرة الشرائية في رواتب العاملين بالدولة لتصل إلى حوالي /50/ دولار شهرياً.

حقق القطاع العام الصناعي الكلي بما فيه الأنشطة الصناعية الأخرى التي لا تتبع لوزارة الصناعة في الأعوام 2013-2014-2015-2016 انتاج كلي بكلفة عوامل الانتاج ما قيمته /6.8/ مليار دولار بما فيها الانتاج من المشتقات النفطية بالأسعار الجارية، وقد بلغ □افي الناتج المحلي بكلفة عوامل الانتاج خلال نفس الفترة ما قيمته /184/ مليون دولار.

وقد بلغ المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي بالأسعار الجارية وفق التالي:

الوحدة: مليون دولار

2012	2013	2014	2015	2016
300	176	148	196	374

تراجع حجم الاستثمار العام في قطاع الصناعة التحويلية من مجمل الاستثمار العام من حوالي 4% في عام 2010 إلى 2.1% خلال المرحلة 2011-2015، ثم ارتفع إلى أكثر من 6% في عام 2016، إلا أن قياس حجم الاستثمار بالأسعار الثابتة يشير إلى أن الاستثمار العام في الصناعة التحويلية تراجع بمعدل وسطي بلغ أكثر من 15% سنوياً خلال كامل المرحلة.

بلغت نسبة الانفاق على الآلات والمعدات في المتوسط 79% من حجم الانفاق تلتها نسبة الانفاق على المباني حيث شكلت نسبة 13% من الانفاق الاستثماري العام في هذا القطاع، وكما تم التنويه عنه سابقا بقي حجم الاستثمار في المؤسسات والشركات العامة أدنى من اللازم لتعويض الانخفاض في قيمة الأ ول الانتاجية. وتشير بيانات الانفاق إلى أن الحصة الكبرى من الانفاق العام خلال المرحلة ذهبت إلى الصناعات الهندسية تلتها مؤسسة التبغ والاسمنت فالصناعة الكيميائية والسكر والنسيجية وأخيراً الغذائية.

كان الانتاج المحلي الاجمالي لمؤسسات وزارة الصناعة الثمانية وبكافة شركاتها لعام 2017 ما قيمته /250/ مليار ل.س أي ما يعادل /500/ مليون دولار تركزت معظمها في الأنشطة التالية: التبغ – الاسمنت – الأسمدة – تعبئة المياه ، وهذه الأنشطة مازالت حصرية للقطاع العام، كما حققت هذه المؤسسات أرباحاً اجمالية بحوالي /44.5/ مليار ل.س أي ما يعادل /89/ مليون دولار فقط.

بلغ حجم الاستثمارات الموظفة في مؤسسات وزارة الصناعة لعام 2017 حوالي /6/ مليار ل.س تركزت معظمها في عمليات الاستبدال والتجديد البسيطة لبعض التوريدات والتجهيزات في الشركات العامة الصناعية التي ما زالت تعمل في ظل هذه الظروف.

ترتبط أربع مؤسسات ناعية عامة وبغالبية شركاتها العاملة بالانتاج الزراعي لمحصولين استراتيجين وهما محصول القطن والشوندر السكري حيث كانت مؤسسات (السكر – حلج وتسويق الأقطان – النسيجية- الغذائية) تعتمد بشكل تام في عمليات التشغيل على ما يتم تسليمهم من هذه المحا يل الاستراتيجية سنوياً (حيث كان يتم تسليم حوالي 1.5 مليون طن سنوياً من محصول القطن المزروع في المناطق الشرقية والذي يتم حلجه في المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان ومن ثم تسليمه إلى شركات الغزل في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية وتسليم البذور إلى شركات الزيوت في المؤسسة العامة للصناعات الغذائية وشركات الزيوت المنتجة لزيت القطن في القطاع الخاص، كما كان يتم تسليم حوالي 2 مليون طن سنوياً من الشوندر السكري المنتج في المنطقة الوسطى ومناطق الغاب إلى الشركات المصنعة لمادة السكر التابعة للمؤسسة العامة للسكر، حيث يتم تصنيع السكر الأبيض ومادة المولاس المستخدمة في خميرة الخبز) إلا أنه ونتيجة الظروف الراهنة وبسبب النزاع في هذه المناطق تراجع الانتاج وبشكل كبير في هذه المناطق والذي ادى إلى توقف شركات الغزل وشركات السكر عن الانتاج بشكل كامل، مؤخراً وفي نهاية العام بدأت المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بالتفاوض مع منتجي مادة القطن في المحافظات الشرقية وبدأت باستجرار جزء من إنتاجهم من مادة القطن وحلجها).

أما قطاع الاسمنت وبشركاته العامة التي مازالت تعمل فما زال ينتج بكفاءة اقتصادية متدينة نتيجة لتراجع التكنولوجيا المستخدمة في عمليات الانتاج واعتمادها بشكل كبير يفوق الاستهلاكات المعيارية على مواد الفيول والغاز والتي أ بحت تشكل مدخلاتها من هذه المواد نسبة كبيرة من تكلفة الانتاج.

بقيت شركة كابلات دمشق في المؤسسة العامة للصناعات الهندسية هي الشركة التي مازالت منافسة ضمن قائمة شركاتها أما ما تبقى من شركاتها فهي إما متوقفة أو تقوم بأعمال تجميعية لتصنيع بعض المنتجات من اجل استمراريتها والمحافظة على بقاؤها.

ويظهر تحليل التدفق النقدي أن حجم التدفق النقدي في مؤسسات قطاع الصناعة التحويلية (المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة) حققت تدفقاً نقدياً □افياً سالباً تجاوز ال 19 مليار ليرة لعام 2013 وو □ل إلى أكثر من 27 مليار في عام 2016، وهو يفوق بكثير حجم الاستثمارات المنفذة في هذه المؤسسات. ويصبح الأمر أكثر مأساوية لو استثنينا □ناعة التبغ من هذه الحساسبات حيث يرتفع التدفق النقدي الصافي السالب إلى أكثر من 54 مليار ل.س.

ويبدو أن الحرب أرخت بكامل ثقلها على مشروع إ□لاح القطاع العام الاقتصادي وحيث أن هذه المسألة بقيت رهينة تجاذبات غير مبررة أدت إلى عدم اتخاذ أي قرار يو □ف بالجدية فقد أعيد طرح الموضوع في النصف الثاني من عام 2017 وشكلت لجنة لهذا الغرض وأعطت اللجنة مهلة ستة أشهر للوزارات لإعداد الدراسات والمقترحات والمصفوفة الزمنية اللازمة لا□لاح المؤسسات والشركات ذات الطابع الاقتصادي المرتبطة بها وذلك وفق معايير وآليات نموذجية تضعها اللجنة.

إن بحث أو تقييم أي مستقبل للقطاع العاع الصناعي يستلزم ترتيب أولويات الأنشطة التي سيبقي عليها القطاع العام وتحديد الأنشطة التي سيتم التنازل عنها للقطاع الخاص.

مازالت الإدارة المركزية والقيود الكثيرة وضعف الصلاحيات وعدم المحاسبة على النتائج وانعدام روح المبادرة وتحمل المسؤولية هي السمات العامة للقطاع العام الصناعي بل زادت حدة هذه العوامل نظراً لتراجع عدد العاملين بشكل ملحوظ وخا□ة موظفي الفئة الأولى مما أدى إلى بروز عقبة كبيرة باتت تواجه القائمين على إدارة هذا القطاع من حيث غياب الكوادر الفنية التي لا يتعدى تفكيرها الآلية التقليدية في تنفيذ مهامها الوظيفية.

إن الآليات المتبعة في إدارة القطاع العام الصناعي مازالت تظهر سطحية آليات المعالجة وعدم التعمق في الاستراتيجيات المطلوبة في المرحلة القادمة والتي لا يمكن وضع تصور لها ما لم يتم اعتماد شكل الاقتصاد السوري الذي سيتم التخطيط له في المرحلة القادمة.

<u>أما ما يخص القطاع الخاص الصناعي</u> :

حقق القطاع الخاص الصناعي في الأعوام 2013-2014-2015-2016 انتاج كلي بكلفة عوامل الانتاج ما قيمته /7.5/ مليار دولار بالأسعار الجارية، وقد بلغ □افي الناتج المحلي بكلفة عوامل الانتاج خلال نفس الفترة ماقيمته /2.3/ مليار دولار.

بلغت عدد المنشآت الصناعية الخا□ة المنفذة في المحافظات السورية خلال الأعوام 2014-2015-2016 /990/ منشأة □ناعية منها /354/ منشأة في الصناعات الغذائية و/371/ منشأة في الصناعات الكيميائية و/167/ منشأة في الصناعات الهندسية و/98/ منشأة في الصناعات النسيجية مرخصة وفق قانون الاستثمار رقم /8/ وقانون 21 لعام 1958 أي أنها لا تشمل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، بلغت قيمة التجهيزات الخا□ة بهذه المنشآت ما قيمته /16.8/ مليون دولار وبرأس مال /32/ مليون دولار ، وقد بلغ عدد العمال المسجلة رسمياً في هذه المنشآت حوالي /7934/ عامل (وسطياً 8 عمال لكل منشأة).

ورغم استمرار النزاع في الداخل السوري إلا أنه في عام 2017 تم تنفيذ 307 منشأة □غيرة ومتناهية الصغر في المحافظات السورية برأس مال يعادل /4/ مليون دولار تركزت معظمها في المحافظات التي استقرت أمنياً بشكل نسبي، كما تم إشادة /461/ منشأة □ناعية من التصنيف المتوسط برأسمال يعادل /23/ مليون دولار، كما تم تنفيذ /3/ منشآت وفق قانون الاستثمار في محافظات ريف دمشق وطرطوس برأس مال يعادل /25/ مليون دولار، وهذا المؤشر يؤكد فكرة بقاء الصناعة السورية في سعيها لتكون □ناعة تنافسية على الأقل في الوقت الراهن وذلك في ظل سياسة الدولة في ترشيد الاستيراد من السلع الجاهزة والسماح باستيراد مستلزمات الانتاج فقط من مواد وتجهيزات حفاظاً على مخزون القطع الأجنبي.

المحور الأول آ-العو□ة الطوعية وإعا□ة الاندماج:

تشير نتائج المسوح الصناعية أن عدد المشتغلين في الصناعة التحويلية في القطاع الخاص الصناعي انخفض سبنوياً بمعدل وسطي قارب 6% وبالتالي خسرت الصناعة التحويلية 100 ألف فر□ة عمل خلال هذه المرحلة أعظمها كان في عام 2012 لتعود وتعوض بعضاً من هذه الخسارة في العامين 2015 و2016 (مسوحات المكتب المركزي للاحصاء) وانخفض عدد المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية العام بمعدل وسطي اقترب من 7% سنوياً أي خسر القطاع العام أكثر قليلاً من 31 ألف فر□ة عمل خلال هذه المرحلة وعلى العكس من القطاع الخاص لم يعوض القطاع العام هذه الخسارة كما وتشير البيانات الأولية إلى تسرب في العمالة الماهرة والكفاءات ولكن من الصعب في ظل غياب المسوح الخا□ة من تقدير حجم أو نوعية هذا التسرب، وقد خسرت وزارة الصناعة (التي تشرف على جزء من القطاع العام الصناعي) اليد العاملة الماهرة بشكل ملحوظ، إذ أن الوزارة فقدت خلال الفترة المذكورة سابقاً نحو 23 ألف فر□ة وهذا يتضمن دون شك كثير من اليد العاملة الخبيرة والفنية.

ويعزو سبب انخفاض عدد العاملين في هذا القطاع إلى حركة النزوح والهجرة الداخلية والخارجية والتي أدت إلى تسرب ملحوظ خا□ة في العمالة الشابة الماهرة.

وستكون مهمة الوزارة خلال الفترة القادمة تعويض ذلك النقص ليس بالعدد وإنما بالنوعية وبالمستوى الفني والمهارتي وذلك لتحقيق برامجها التنموية وذلك من خلال سياسات محددة تضمن عودة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر بالاضافة إلى المشاريع الاستثمارية الكبيرة وخا□ة في الصناعات التي تتمتع فيها سورية بميزة نسبية تنافسية مع نظام حماية مؤقت يضمن منح الفرص للرياديين وأ□حاب الأفكار من تأمين وتأسيس منشآتهم وفق أنظمة مالية إدارية تشريعية قانونية فنية تضمن بناء قاعدة □ناعية تحقق التنمية الجغرافية المتوازنة خا□ة في ظل خروج العديد من المناطق الصناعية عن العمل .

المحور الأول ب- الاستجابة المحلية:

أثر النزاع على القطاع الصناعي لناحية تقديم الخدمات

تشير بيانات المدن الصناعية إلى عودة المنشآت للعمل إلى مستوياتها السابقة بعد أن تراجع عدد المعامل منها خلال السنوات 2013-2014. كما تشير إلى ارتفاع عدد المعامل قيد الانتاج كما تم التنويه عنه أعلاه، على الرغم من الظروف التي خلفتها الحرب، حيث تعمل بعض المدن بطاقة اقل من طاقتها الانتاجية(الشيخ نجار)،

وخرجت أخرى (المدينة الصناعية بدير الزور)، بينما عانت مدينتي عدرا وحسياء من الظروف التي أفرزتها الحرب من حيث التصدير (اغلاق معظم المعابر الحدودية) وتأمين المواد الأولية، وتأمين الطاقة، والصعوبات المتعلقة بالنقل وعدم توفر العمالة الخبيرة والأضرار المادية، عدا عن تقلبات أسعار الصرف يضاف إلى ذلك استمرار الصعوبات الموروثة التي أعاقت إلى حد ما عملية الاستثمار في المدن الصناعية.

بيئة الأعمال:

ماتزال سورية تحتل مواقع متأخرة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، حيث تراجع ترتيبها من المرتبة 143 عام 2010 إلى المرتبة 174 عام 2017. ويعود ذلك إلى قيام الدول بالعديد من الا□لاحات مقارنة بسورية التي قامت باجراءات بسيطة في مجال المحاكم التجارية، فاحتلت سورية مراتب متأخرة جداً في المؤشرات المتعلقة بأنشطة الأعمال في الأعوام الأخيرة، وخا□ة مؤشرات استخراج تراخيص البناء، والو□ول غلى الكهرباء، والحصول على الائتمان، وتسوية حالات الاعمار، في مقابل تحسن بسيط في مؤشرات حماية المستثمرين، ودفع الضرائب، وتنفيذ العقود. وتركزت نقاط الضعف الأساسية في المؤشرات الفرعية التي تضمنتها المؤشرات الأساسية في الآتي:

-الحد الأدنى لرأس المال المدفوع في الشركات.

-الفترة الزمنية الطويلة للحصول على الكهرباء وموثوقية الشبكة الكهربائية.

-الكلفة والوقت اللازم لتسجيل الملكية وسوء نظام إدارة الأراضي.

-المؤشرات الخا□ة بالحصول على الائتمان(قوة الحقوق القانونية- مدى عمق المعلومات الائتمانية- تغطية مركز المعلومات- المعلومات الائتمانية).

-الكلفة العالية والوقت اللازم لعملية الاستيراد والتصدير بالاضافة إلى عدد المستندات اللازمة لعملية الاستيراد والتصدير.

-المدة الزمنية اللازمة لانفاذ العقود وارتفاع التكلفة ونوعية الاجراءات القضائية.

-المدة الزمنية والكلفة اللازمة لتسوية حالات الاعمار، ومؤشر الشروع بالاجراءات المطلوبة.

المحور المتعلق بفجوة السياسات لمحور المصالحة والتماسك الاجتماعي

نتج عن الصراع السياسي التي عاشت به سورية منذ بداية العقد الحالي إلى خروج العديد من المعامل والمنشآت الصناعية عن العمل نتيجة خروج أ□حاب رؤوس الأموال فيها (قطاع الأعمال) خارج سورية، وقيامهم بتأسيس شركات ومعامل □ناعية في الدول المجاورة (لبنان – الأردن – العراق – مصر – تركيا) حيث قامت هذه البلدان بتقديم تسهيلات استثمارية لأ□حاب هذه المعامل، وهذا نتج عنه زيادة في حجم العمالة التي فقدت

فرص العمل في الداخل السوري، حيث هاجرت مع رؤوس الأموال العمالة الماهرة فنياً وفكرياً وبقيت العمالة غير الماهرة والتي تجاوزت نسبة أعمارها ال50 عام عاطلة عن العمل.
وقد انعكس هذا المحور على التركيبية الهيكلية للعمالة في هذا القطاع حيث ارتفعت نسب عدد الاناث العاملين في الدولة من 57% في عام 2011 إلى 69% في عام 2016 ،وذلك نتيجة هجرة العدد الكبير من الذكور الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 20-40 سنو إلى خارج القطر بسبب عدم رغبتهم الالتحاق بالخدمة العسكرية، وهذا أدى إلى توجه الاناث بالعمل في النشاطات الانتاجية وفي المعامل الصناعية.
خلال المرحلة المقبلة لا بد من إعادة النظر في سياسات اجراءات الدولة وذلك للحد من هجرة الشباب الذكور الفنية والفكرية لما لهذا الموضوع من منعكس سلبي خطير على المجتمع السوري بشكل عام وعلى القطاع الصناعي بشكل خاص خا□ة فيما يتعلق بالصناعات والأنشطة التي تتطلب قوة عضلية وجسدية.
كما لابد من إعادة النظر في نظام الرواتب والأجور والسياسات المتلقة بربط الحوافز مع الانتاج الكمي والمبيعات من أجل تشجيع عودة الشباب المهاجر وتعديل البنية الهيكيلة الديموغرافية للسكان في سورية.

المحور المتعلق تحليل الوضع الراهن وفجوة سياسات إعا□ة تأهيل البنية التحتية الما□ية والاجتماعية

-تتطلب المرحلة المقبلة إعادة تأسيس برامج خا□ة بالصناعة في سورية تدعم الناحية الفنية بالصناعات التي ترى فيها الحكومة ضرورة دعمها لما لها من أهمية في الاقتصاد السوري خا□ة منها تلك الصناعات التي تتمتع فيها سورية بميزة نسبية تنافسية تستطيع من خلالها الدخول إلى الأسواق العالمية وذلك من خلال تأسيس مراكز فنية داعمة بالتعاون مع المنظمات والجهات المانحة.
-إن هذا الموضوع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد الأنشطة الصناعية التي سيتم التركيز عليها في المرحلة المقبلة وتحديد كذلك الدول التي يمكن التعاون معها في كل نشاط ترى فيه سورية قدرتها على المنافسة فيه داخلياً وخارجياً.
- تقوم هذه المراكز بتقديم المشورات الفنية والادارية والمالية للمنشآت العاملة ضمن النشاط المحدد خا□ة منها المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بما يساهم في تقوية بيئة الأعمال على المستوى المتوسط والبعيد.

ماهي الاجراءات المتخذة من قبل وزارة الصناعة خلال هذه الفترة:
زارة الصناعة بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية خلال السنتين الماضيتين باتخاذ عدد من الاجراءات الاسعافية للمحافظة على ما تبقى من المنشآت الصناعية، حيث سمحت للقطاع الخاص باستيراد مادتي المازوت والفيول وفق ضوابط محددة، كما تم إلغاء العمل بتعهد إعادة قطع التصدير والقرارات الناظمة له اعتباراً من 2017/3/15، كما □در القانون رقم /15/ تاريخ 2017/3/29 القاضي باعفاء أ□حاب الأعمال المشتركين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من الفوائد والمبالغ الاضافية المترتبة عليهم وذلك بغية تخفيف الأعباء المالية على الصناعيين وبما يساهم بحل جميع المشاكل العالقة التي تواجه الصناعيين وتهيئة الظروف لتنشيط القطاع الخاص وتسهيل انخراطه مجدداص في دورة الحياة الاقتصادية.
-□در أيضاً القانون رقم /14/ تاريخ 2017/4/5 القاضي باعفاء البضائع المنتجة محلياً من رسم الانفاق الاستهلاكي في حال تصديرها للخارج وذلك بغية دعم وتنمية وتطوير وتحسين الانتاج المحلي وتعزيز تنافسيته ودعم الصادرات بما يخدم أهداف النمو الاقتصادي.
-□در القانون رقم /19/ لعام 2017 القاضي باعفاء الآلات وخطوط الانتاج المستوردة لصالح المنشآت الصناعية المرخصة من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المترتبة على الاستيراد، وهذا القانون ساهم في:

- تشجيع أ□حاب المعامل والمنشآت الصناعية على إعادة تأهيل وتشغيل منشآتهم المتوقفة والمدمرة.
- التشجيع على إقامة □ناعات جديدة تسهم في تطوير الصناعة السورية.
- التشجيع على تطوير المعامل القائمة وتكبير حجمها لإنتاج منتجات متنوعة تلبي حاجات السوق المحلية بدلاً من استيراداها بما يسهم في توفير القطع الأجنبي وتوجيه استخدامه نحو الاحتياجات الأساسية والأولويات الاستثمارية والتنموية.

-□در المرسوم رقم /172/ لعام 2017 القاضي بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50% على المواد الأولية ومدخلات الانتاج اللازمة للصناعات المحلية.

-بغية دعم العملية الانتاجية وتعزيز مقدرات الاقتصاد الوطني والتسريع للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالعمل والانتاج فقد □در تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم 15/853 تاريخ 2017/10/9 المتضمن السماح باستيراد الآلات والتجهيزات وخطوط الانتاج الصناعية (المستعملة والمجددة) من بلد المنشأ أو من غير بلد المنشأ ودون التقيد بعمرها لكافة المستوردين باستثناء الحالات التالية:

- للمشاريع المرخصة وفق قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وأحكام المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007.
- الآلات والتجهيزات وخطوط الانتاج للصناعات الدوائية واغذية الأطفال والمستلزمات الطبية وللصناعات التي تستخدم محاليل مركزة من الأحماض أوالقلويات أو الأملاح والأكاسيد ومركبات الكلور والغازات السائلة وغيرها من الماود الخطرة.

ولكن بقي القطاع الخاص بحاجة إلى وضع رؤية واستراتيجية تطويرية على المدى المتوسط وخلال العشر سنوات القادمة تتضمن شكل الصناعة السورية عام 2030 ، القطاعات والأنشطة الصناعية التي سيتم التركيز عليها خلال هذه المرحلة والتي تعزز من تنافسية الصناعة السورية، ماهي مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، ماهو رقم الصادرات الصناعية المستهدف الذي سيساهم في تعزيز الميزان التجاري السوري عام 2030 ...كل هذه التساؤلات مازالت بحاجة إلى بحث وجلسات عمل مطولة مع كافة الأطراف المعنية بتطوير هذا القطاع .

إن نجاح عملية معالجة مشاكل القطاع الخاص الصناعي وإعادة تأهيله في المرحلة الراهنة ومرحلة إعادة الإعمار والبناء مرتبط بانهاء النزاع السياسي للأزمة السورية ووقف العنف، مؤخراً بدأت تتفاقم حدة أزمة المهجرين داخلياً خا□ة بعد استعادة مناطق الغوطة الشرقية وخروج أعداد هائلة منهم إلى محافظتي دمشق وادلب الأمر الذي يتطلب من الحكومة اتخاذ تدابير عاجلة من أجل وضع آليات جديدة تضمن عودتهم، كما يتطلب العمل على وضع سياسات حكومية على المدى القصير والمتوسط لإعادة إحياء وبناء تجمعات □ناعية عنقودية موزعة مناطقياً تعيد خلق بنية من الصناعات المتناهية الصغر والصغيرة وذلك لإعادة إدماج الشباب السوري المهجر في السوق الصناعي السوري.

وفي ضوء ما سبق فإنه من الضروري الاستفادة من الدروس السابقة المستوفاة عن وضع الصناعة السورية وتهيئة البيئة المناسبة لإعادة هيكلتها وتأهيلها بما ينسجم مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية الكلية من جهة ومستلزمات تطوير الصناعة السورية من جهة اخرى.

الإطار المؤسساتي الذي يحكم قطاع الصناعة التحويلية:

التشريعات الناظمة لعمل القطاع العام الصناعي:

-يعاني القطاع العام الصناعي من مشاكل تشريعية و إدارية تتمثل بتكبيل القطاع العام بقيود و إجراءات مطلوبة منه تختلف عن تلك المطبقة على مثيله من القطاع الخاص،والذي يعمل وفق قوانين السوق من قانون التجارة و قانون الشركات، وهذه القوانين تطبق على القطاع الخاص و تحظر على القطاع العام لجهة التشدد بقانون العقود والموازنة وغيره، و المفارقة تكمن في مطالبة هذا القطاع بتحقيق منافسة و وجود في نفس السوق دون أن تكون الشروط متماثلة، و المفارقة الأخرى هنا بأن قانون الموازنة العامة للدولة يقيد قرار وزيـــــــر □ناعة و لا يعطيه الصلاحية بحرية شراء مولدة كهربائية أو فرن □هر بسيط تعطل فجأة في معمـــــل من المعامل الصناعية العامة، بل يجب الحصول على موافقات وقرارات ومراسلات عديدة بهذا الخصوص سوف تؤخر بالطبع العمل،وفي هذا الصدد و بخصوص غياب المرونـــة والصلاحيات في حركة القطاع العام الصناعي مقارنةً بالقطاع الخاص فقد قامت وزارة الصناعة بدراسة أظهرت بأن تنفيذ أي مشروع استثماري وارد ضمن خطة أي شركة □ناعية يحتاج إلى 280 يوم بدءاً من إعداد دفاتر الشروط اللازمة و □ولاً لمرحلة التعاقد مع جهة ما للتنفيذ (هذا في الحالات المثلى أما ضمن الواقع الحالي فإن هذه المدة الزمنية قد تتجاوز السنتين نظراً لعزوف المتعهدين عن التقديم للمشاريع الاستثمارية المعروضة من قبل القطاع العام الصناعي بسبب الحظر وآليات التمويل)، وذلك وفقاً للإجراءات المطلوبة من القطاع العام الالتزام بها، مقارنةً بقدرة القطاع الخاص على اتخاذ القرار بالسرعة الآنية دون التأثر بالظروف المستقبلية.

-إن أدوار القطاع العام تنبع من عدة عوامل موضوعية ترتبط بالحاجة للاستثمارات الكبيرة التي يعجز عنها القطاع الخاص أو التي لا يرغب بها، والاستثمار في تنمية المرافق العامة و البنى التحتية اللازمة للاقتصاد الوطني، والاستثمار في المناطق النائية لتعزيز التنمية الإقليمية والاستثمار لتعزيز دور الدولة في المجتمع، والاستثمار لمنع الاحتكار، والاستثمار في مشاريع ذات طابع اجتماعي وما شابهها، كل ذلك يوضح أن خصخصة بعض الشركات لا ينفي استمرار شركات حكومية أخرى في العمل وقيام شركات جديدة.

-برزت أهمية هذا القطاع في ظل الأزمة الراهنة التي يمر بها بلدنا الحبيب في تأمين الصناعات الاستراتيجية و الأساسية التي لعبت دوراًكبيراً في تحقيق التوازن في السوق السوري ما بين العرض و الطلب من جهة و تأمين بدائل المستوردات من جهة ثانية.

-و لا بد في سبيل إ□لاح القطاع العام من البحث عن نظام إداري جديد للقطاع العام يرفع من قدرته الإنتاجية والتنافسية ويرفع من عائديته، ويخلصه من شوائبه، ويحوّله إلى قطاع يساهم في تعظيم الثروة الوطنية بدلاً من وضعه الحالي، وهذا الوضع يفرض شعار" التغيير أو الإلغاء "

انطلاقاً من هذه الضرورة نعتقد أن نجاح أو فشل أي عملية لإعادة هيكلة القطاع العام هما نتيجة لعاملين رئيسين أولهما الإرادة السياسية، وثانيهما الإدارة الكفوءة،ومن ثم التشريع الناظم والتمويل اللازم(الموارد).

وعلى الرغم من أن هناك طيف واسع من الخيارات يتوجب دراسة كل منها وبالتفصيل، فإن الوضع الحالي لا يسمح بتبني خيارات جوهرية (التحول إلى شركات مساهمة أو شركات قابضة أو التصفية أو الدخول بتحالفات

استراتيجية مع شركات خا□ة محلية وأجنبية)، مع التنويه إلى ان جميع المعنيين في هذا القطاع لم يتفقوا على رؤية لتبنيها في خيارات إ□لاح هذا القطاع ما قبل الأزمة مما يزيد من □عوبة تبني أي شكل من هذه الأشكال خلال الأزمة.

التشريعات الناظمة لعمل القطاع الخاص الصناعي:

-كان للقطاع الخاص الصناعي ولازال دور متعاظم في عملية التنمية المستدامة رغم التحديات التي يواجهها والمتمثلة في (الحرب ومنعكساتها الكارثية على كافة القطاعات الاقتصادية - المنافسة الإقليمية والعالمية التي تجسدت في الوقت الراهن من خلال دخول بضائع مهربة منافسة بالسعرفي السوق السوري دون أي مراقبة تحد من هذه الآثار من الجمارك العامة)

-حظي تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص في سورية برعاية الدولة واهتمامها خلال العقدين الماضيين، وتجسد ذلك في سلسلة من الإجراءات والقوانين والقرارات التي استهدفت تشجيع استثمارات القطاع الخاص. وفيما يلي عرض لأهم الإجراءات التشريعية المتخذة مؤخراً لدعم وتشجيع الاستثمار في سورية

-قانون الاستثمار رقم 10 لسنة 1991 الذي ساهم في إدخال التكنولوجيا المتطورة وقدم إعفاءات من الضرائب والرسوم وقد الغي بموجب المرسوم التشريعي الجديد (مرسوم الاستثمار) رقم 8 لعام 2007

-القانون رقم 8 لسنة 2008 الذي سمح للمستثمر بإمكانية تحويل الموارد المالية للخارج.

-المرسوم التشريعي رقم 6 تاريخ 3/2/2009 والمتضمن إحداث هيئة تنمية وترويج الصادرات في دمشق.

-المرسوم التشريعي رقم 54 تاريخ 10/9/2009 والمتضمن منح إعفاء من ضريبة دخل الأرباح الحقيقية لمدة عشر سنوات للمشاريع المقامة في محافظات دير الزور- الحسكة – الرقة.

بالإضافة إلى جملة الإ□لاحات التشريعية والاجرائية المتخذة في النظام المالي والتي انعكست بشكل ايجابي على أداء الاستثمار في سورية.

-أثرت الأحداث بشكل مباشر على القطاع الصناعي حيث يلاحظ أن العديد من الصناعيين كانوا قد فكروا قبل الأزمة بنقل منشآتهم الصناعية إلى مصر نظراً للمزايا التي تقدمها المدن الصناعية في مصر للمستثمرين غير المصريين ،ومع الأحداث الحالية فإن العديد من الصناعيين السوريين قاموا بنقل أنشطتهم الصناعية إلى مصر والأردن ولبنان.

ما يهدد الصناعة حالياً هو بقاء الصناعيين والكوادر المؤهلة □ناعياً خارج سورية الذي ينعكس سلباً على الاقتصاد السوري بشكل مباشر،ولا بد من فسح المجال لأساليب جديدة للصناعيين من اجل تسهيل عودتهم وذلك باتباع سياسة تحمي الانتاج السوري وتسهل الحركات الاقتصادية الواسعة.

إن البيئة التشريعية الحالية لازالت تفتقر لمقومات مرحلة إعادة الاعمار وكيفية جذب الاستثمارات الصناعية الكبرى والمتوسطة والصغرى وهذا ما تم التنويه عنه أعلاه.

لابد خلال هذه المرحلة من إعداد تشريع موحد ينظم عمل القطاع الصناعي الخاص ويحمل من المزايا والمحفزات ما يشجع على الاستثمار الجديد ويضمن عودة الصناعيين ولو بشكل جزئي إلى سورية، باعتبار أن القوانين التي تنظم عمل القطاع الخاص الحالية تعود لسنوات 1947-1958-2008.

ما هو وضع التمويل الحالي بالنسبة لمنشآت القطاع العام والخاص الصناعي:

استمرت معاناة القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص مع ضعف التمويل وارتفاع تكاليفه وضعف مؤسساته، إذ يلاحظ استمرار تركز التسهيلات الائتمانية الممنوحة في قطاع التجارة مع زيادة في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي، حيث بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة له 887 مليار ل.س خلال المرحلة 2012-2016، وبنسبة وصلت إلى 11% من إجمالي حجم التسهيلات الممنوحة، وهي أعلى مما كانت عليه في المرحلة السابقة. يضاف إلى ذلك أن حصة القطاع الخاص من التسهيلات الائتمانية للقطاع الاقتصادي كانت أعلى من حصة القطاع العام ب 24 نقطة مئوية في المتوسط وعلى عكس المرحلة السابقة ما قبل الأزمة.

كما استمر الوضع على حاله فيما يتعلق بمؤسسات الخدمات المالية الأخرى كالتأمين وإعادة التأمين وضمان الصادرات وتمويل الصادرات وغيرها.

بقيت الموارد محدودة بالنسبة للقطاع العام الصناعي الذي اعتمد في تمويل برامجه الاستثمارية وعملياته الجارية على الموارد الذاتية للدولة، وفي ظل ضعف المؤسسات الرقابية المعنية بمراقبة أداء هذا القطاع (الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية) تعمق الفساد الاداري والمالي أكثر بحيث تجاوزت نسب الفساد المالي ال 200% من القيم الحقيقية للأصول المستثمرة ،أما القطاع الخاص الصناعي وبسبب صعوبات التمويل والاشتراطات التي وضعتها المؤسسات البنكية والتمويلية فقد اعتمد أيضاً على موارده الذاتية

السياسات:

خلال هذه المرحلة وريثما يستقر الوضع السياسي وحل النزاع باعتبار أنه لا يمكن تحديد تصور أولي للمسار الاقتصادي المتوقع نهجه في سورية لا بد حالياً من التركيز على السياسات التالية:

- إعادة النظر بالمتطلبات القانونية والتشريعية والإجرائية اللازمة لاعادة إحياء الصناعة السورية وتطويرها والعمل على تطبيقها بما فيها مراجعة القوانين الناظمة لعمل القطاعين العام والخاص وتوحيدها لجهة خلق بيئة تنافسية محلياً تنظم العمل بين كافة الشركات العاملة وبكافة أشكال الملكية.
- البدء بالاعداد في تحديد متطلبات وأساليب جذب الاستثمارات الصناعية وخلق البيئة المناسبة لتعزيز الثقة بالاستثمار في سورية، ومن المفيد استثمار هذه المرحلة من أجل الاعداد الجيد والبدء بالتحضير لاعداد قانون استثمار جديد ياخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع الصناعة التحويلية من حيث قدرته على توليد قيم مضافة للدخل القومي وخلق فرص عمل وتعزيز الميزان التجاري التي تميزه عن باقي القطاعات الاقتصادية.
- إعادة النظر بالأنشطة الصناعية ذات البعد الاستراتيجي وترتيبها في الاستثمار حسب أولويات تحقيقها للقيمة المضافة وحاجة السوق السورية لها خاصة الأنشطة الصناعية المرتبطة باعادة الاعمار وتزيعها مناطقياً بما يحقق تنمية متناعية جغرافية متوازنة ، ومنح هذه الصناعات ميزة تفضيلية عن باقي الأنشطة الصناعية.

- إعادة توزيع التجمعات الصناعية العنقودية العشوائية التي كانت قائمة قبل الأزمة وتنظيمها والبدء بخلق شبكات ريادية تعمل على تقديم الدعم الفني والمادي لهذه العناقيد والمدن والحاضنات الصناعية والمؤسسات الداعمة للقطاع الصناعي.
- إعداد وتنفيذ برنامج وطني متكامل لإ□لاح القطاع العام الصناعي ضمن الأسس التالية:

- التخلي عن الأنشطة الصناعية البسيطة مباشرة والتركيز على الصناعات ذات البعد الاستراتيجي وتنفيذها بموجب شراكات عالمية ووفق قوانين موحدة تنظم العمل في الشركات الصناعية بغض النظر عن ملكية هذه الشركات.
- استثمار الأ□ول الثابتة التابعة للقطاع العام الصناعي خا□ة الواقعة ضمن المخططات التنظيمية للمدن، وذلك بما ينسجم مع المخططات التنظيمية الخا□ة لكل محافظة أو منطقة على حدى.
- إعادة النظر بسياسة الرواتب والأجور المعمول بها ووضع أنظمة تحفيز جديدة مرتبطة بمؤشرات تقييم الأداء.

- إعداد وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل للعاملين الحاليين والجدد في كافة المجالات والاختصا□ات التي تتطلبها عملية إعادة البناء وخا□ة الصناعات ذات الأولوية مع ضمان توفير الحوافز اللازمة لهم لتشجيعهم على الاستمرار في العمل وتطوير قدراتهم ووضع الخبرات التي يحصلون عليها موضع التنفيذ في اداراتهم ومؤسساتهم، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تعديل الحدود الدنيا والعليا لسقف رواتب وأجور العاملين في هذا القطاع باعتبار أن تردي القيمة الاقتصادية لليرة السورية كان له كبير الأثر في نزوح اليد العاملة الصناعية وخا□ة في القطاع العام الصناعي إلى خارج البلد.

تحليل نقاط القوة/الضعف- الفرص والتحديات:

نقاط القوة:

- تراث □ناعي عريق متأ□ل يعكس تواجد الحد التوفيقي من المقوّمات.
- مواد أولية محلية (زراعية وغيرها).
- موقع مناسب بالنسبة للغرب.

نقاط الضعف:

- ما لحق بمنظومة العمل من:

(1)نزوح الصناعي/(2)تشتت العامل والفني/(3)هجرة رأس المال/ (4)سلب الآلات وشحنها للخارج/ و(5)تفكك البنى التحتية.

- فقدان الكثير من اسواق التصدير لدى غياب (8) سنوات.
- تلاشي ثقافة العمل أمام إغراء مضاربات الربح السريع.
- ارتفاع غير مسبوق لأسعار الطاقة.

الفرص:

- وقف سريع لإطلاق النار وعودة الأمن والأمان.

- إزاحة عجلة البير وقراطية الحكومية، وتولي فريق عمل: "تدخّل سريع" زمام الأمور للقفز فوق مواضيع ((اللجان، الاجتماعات الدورية، بنود جامدة في قوانين قديمة ترقيعية..الخ..)).
- تعطّش الكثير من دول الجوار (العراق، لبنان,,الخ) للمتجات السورية.
- عودة الرأسمال المهاجر (مادي، وبشري).

التهديدات:

- استمرار العقوبات اقتصادية.
- تهديدات سياسية.
- زيادة في حجم التهريب+تجارة غير عادلة على حساب ثقافة العمل.

الاجراءات المطلوبة ضمن الوضع الراهن:

- البدء فوراً بالانتقال إلى دور جديد تنموي ولامركزي لوزارة الصناعة يحولها إلى وزارة سياسات □ناعية تقوم بتشجيع وتحفيز وتمكين الصناعة السورية كقطاع وطني واحد بكافة أشكال الملكية لتحسين قدرتها التنافسية، وهذا يتطلب عكس هذا الدور بالشكل المناسب على البنية الهيكلية والتنظيمية للوزارة والجهات التابعة لها وتطوير قدرات العاملين فيها ورفدها بكفاءت جديدة مؤهلة بما يمكنها من القيام بالدور الجديد وبالمستوى المطلوب، وهذا يتطلب قانون جديد لاحداث الوزارة ونظام داخلي جديد يأخذ بعين الاعتبار متطلبات عملية التنمية الصناعية.
- البدء بإعداد ملفات الفرص الاستثمارية ذات الأولوية للمشاريع الصناعية الضرورية التي تتطلبها عملية إعادة البناء والإعمار بالتعاون بين هيئة الاستثمارالسورية والجهات العامة والخا□ة المعنية للترويج لإقامتها بالتركيزعلى المستثمرين السوريين بالدرجة الأولى وبما يساهم في استعادة رؤوس الأموال والمنشآت والخبرات السورية التي نزحت بفعل الأزمة.
- تهيئة البيئة التشريعية والمالية والتنظيمية اللازمة لتحفيز الاستثمار الصناعي واستعادة رؤوس الأموال والمنشآت والخبرات التي نزحت بفعل الأزمة.
- باعتبار أن القطاع الصناعي مرتبط ترابطات أمامية وخلفية بكافة القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى وحيث أن أي سياسية اقتصادية أو اجتماعية قد يكون لها تأثيراتها على أداء هذا القطاع فإنه من الضروري الاسراع في إحداث مجلس التنمية الصناعية يضم كافة المعنين بالشأن الصناعي مهمته إقرار السياسات الصناعية ووضع برامج زمنية مادية لتنفيذها ومتابعة تنفيذ هذه السياسات.
- وضع تصورات أولية وفق أولويات محددة لبرامج التعاون الفني التي تحتاجها عملية إعادة بناء وتنشيط الصناعة السورية بشكل منسق ومتكامل مع كافة الجهات المعنية الداخلية لطرحها على الدول المانحة والمنظمات العربية والدولية المختصة لتعظيم الفائدة من تنفيذها ومنعاً للازدواجية والتعارض وهدر الوقت والمال. والعمل على رفع كفاءة العاملين في الإدارات المعنية في مديريات التخطيط والتعاون الدولي في الجهات المستفيدة من برامج التعاون لغوياً وفنياً مع تقديم الحوافز اللازمة لهم.
- التركيز خلال المرحلة القريبة والمتوسطة المدى على إعادة إحياء الصناعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لما لديها من إمكانية على تدوير رؤوس أموالها بسرعة دوران أكبر من غيرها

من المنشآت وتوظيف اليد العاملة المتوسطة المهارات ريثما يتم استقطاب الشركات الاستثمارية الصناعية العالمية وبموجب اتفاقيات ثنائية خلال العشر سنوات التي تلي تاريخ انتهاء الحرب في سورية.

- البدء جدياً بالتحضير لاقامة مراكز فنية متخصصة للصناعات التي مازالت تمتلك تنافسية عالية محلياً وعالمياً ، يتم التحضير لاقامة هذه المراكز مع المنظمات الدولية UNIDO وغير ها من المنظمات الداعمة وبالتنسيق مع اتحادات الغرف، حيث تتولى هذه المراكز توفير خدمات المخابر المعتمدة والمعلومات الصناعية والتسويقية والتدريبية والدراسات والاستشارات المختصة في كل قطاع، على أن تعمل هذه المراكز بشكل مستقل وبالمشاركة مع القطاع الخاص. وكذلك احداث الهيئة الموحدة للتعليم والتدريب المهني لتتولى عملية تطوير وتشغيل كافة مراكز ومعاهد التدريب والتعليم المهني بشكل عصري متقدم (مناهج ومدربين وأدوات) وبشكل يلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للصناعة السورية وإدارة هذه الهيئة والمراكز التابعة لها بالمشاركة مع القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية الأخرى. إضافة إلى احداث الهيئة الموحدة المستقلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئة الناظمة للجودة.
- تخصيص أراض مناسبة في المدن الرئيسية وحولها لإقامة تجمعات □ناعية عنقودية تتولى تجميع وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخا□ة التي تم تدميرها بفعل الأعمال المسلحة. والانتقال عملياً لتطبيق مفهوم العنقود الصناعي ودعم بوادره الموجودة حالياً في عدد من المدن والمناطق بشكل عملي.
- تأسيس حملة توعية الصناعيين ومنظماتهم بأهمية وضرورة وجود معلومات وقاعدة بيانات □حيحة وواقعية لضمان تشخيص ومتابعة واقع الصناعة السورية بشكل دقيق ووضع السياسات واتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع هذا الواقع الفعلي. وهذا يتطلب أيضاً توفير الإمكانيات المادية والفنية والبشرية المؤهلة للمكتب المركزي للإحصاء وأجهزة التخطيط والإحصاء في مختلف الجهات العامة والخا□ة المعنية من أجل رفع سوية الإحصاءات ذات العلاقة بالصناعة والتجارة الخارجية بشكل خاص ور□د وتقييم آثار ونتائج تطبيق السياسات والإجراءات والاتفاقيات بشكل عام وتوفيرها بسوية عالية وبأسرع وقت ممكن.

المراجع المستخدمة في الدراسة:

-المجموعات الاحصائية الصادرة مؤخراً 2011-2012-2013-2014-2015-2016.

-تقارير الاستثمار الصناعي الخاص في وزارة الصناعة.

-خطة تنشيط الصناعة – وزارة الصناعة

-تقارير تتبع تنفيذ الخطط الاستثمارية والانتاجية في وزارة الصناعة.